

بيان صحفي

تونس: المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب تدعو القيادات التونسية لإبداء الحزم اللازم للتوقي من التعذيب ووضع حد للإفلات من العقاب.

تونس، 6 نوفمبر 2015 — عبرت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب هذا اليوم عن قلقها من تواصل ممارسات التعذيب وغيره من العقوبات والمعاملات القاسية واللاإنسانية والمهينة في تونس. ودعت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب السلطات التونسية إلى تتبع مرتكبي جريمة التعذيب وإلى توفير الدعم اللازم لضحاياهم وعائلاتهم حتى يرد إليهم اعتبارهم بالكامل.

وقالت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب خلال ندوة صحفية عقدتها هذا اليوم أنها شديدة الانشغال بسبب تواصل ممارسة التعذيب وسوء المعاملة من قبل أعوان الدولة، وكذلك بسبب دعاوى الموت المستتراب وتراخي القضاء واستمرار الإفلات من العقاب.

وأوضحت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب أن حالة الانشغال والقلق دفعتها إلى تكليف بعثة رفيعة المستوى، يرأسها نائب رئيسها السيد ديك مارتني، النائب العام السابق في سويسرا، بأداء مهمة في تونس. وقامت البعثة بتقاسم ملاحظاتها وتجربتها مع القيادات التونسية وحثتهم على إرساء الإصلاحات الضرورية ووضعها موضع التنفيذ. وأكد السيد مختار الطريفي عضو المجلس التنفيذي للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب أن "الهدف الواقعي والمبتغى هو منع اللجوء إلى التعذيب وضروب المعاملة السيئة عبر القناعة التي يجب أن يكتسبها الموظفون الموكول لهم تنفيذ القانون بأن أي عمل تعذيب سيتم معاقبته".

وقدمت خلال الندوة جملة ملاحظات تم استخلاص بعضها من تجربة برنامج سند¹ للمساعدة المباشرة لضحايا التعذيب وسوء المعاملة الذي تنفذه المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب والذي تم تقديم تقرير نشاطه بالمناسبة. وقد أشار التقرير على وجه الخصوص إلى التحديات الأساسية التالية التي يجب رفعها:

- إنعدام آليات حماية خلال مرحلة الإحتفاظ،
- عمليات الثأر والانتقام التي يمكن أن يتعرض لها أصحاب الشكاوى وعائلاتهم،
- بطئ إجراءات التقاضي.

وشدد السيد ديك مرني خلال الندوة على أن "مصادقية الدولة وجدية الإجراءات السارية وثقة المواطنين التونسيين في المؤسسات هي أساس الديمقراطية وضمانتها".

و تدعو المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب السلطات والقيادات التونسية إلى تكريس إرادتهم السياسية في أعمال ملموسة تضمن وقاية ناجعة من التعذيب وسوء المعاملة و بالخصوص الى اتخاذ اجراءات ملموسة و ناجعة و علانية بغاية تنفيذ أعمال تقص و تحقيق جدية و شفافة في آجال معقولة و بالتالي لوضع حد للإفلات من العقاب و تقديم مقترفي أعمال التعذيب الى القضاء و بذل تعويضات للضحايا .

لمزيد المعلومات الرجاء الإتصال ب :

حليم المؤدب، المستشار القانوني للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب 23 660 689 (hm@omct.org)
هند الخشين، مديرة برنامج سند 24 666 356 (hk@omct.org)

¹توجد مراكز سند للتوجيه بسبدي بوزيد والكاف. تقوم هذه المراكز باستقبال ومساندة الضحايا وعائلاتهم من كامل مناطق الجمهورية من خلال المساعدة القانونية والمساعدة الاجتماعية والصحية وذلك بالتعاون مع شركاء من المجتمع المدني والإدارات العمومية.